

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6759.5
بتغير قدره
+23.1
0.34%



«المباني»: تأجيل الدعوى الخاصة بمزاد أرض السالمية لجلسة 15 أبريل

أشارت شركة «المباني» في بيان لها أمس نشر على موقع البورصة الإلكتروني إلى جلسة المزاد على أرض السالمية حيث أجلت المحكمة الدعوى المذكورة لجلسة 15 أبريل 2013 لسداد الأمانة التي حددتها المحكمة لإحالة أوراق الدعوى لإدارة الخبراء لتنفيذ المأمورية التي قررت بها ذات الجلسة.

من أكاديمية تنويج لجوائز التميز في المنطقة العربية الشيخ محمد الجراح يتوج بجائزة التميز ووسام الاستحقاق الذهبي عن فئة القيادة الحكيمة



بيار مركزز والشيخ محمد الجراح يتسلم الشهادة من عدنان يوسف

عربية لها بصمات بارزة في مجال القيادة والتميز والجودة والمسؤولية الاجتماعية، كما شملت الجوائز عددا من المصارف والمؤسسات الرائدة في الدول العربية، وذلك تقديراً لجهودهم الفعالة في دعم ركائز الاقتصاد مؤدية بذلك إلى تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.

بالنسبة لنا دفعة إلى الأمام والاستمرار على تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة والمميزة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يدفعنا هذا الإنجاز للبحث عن سبل وطرق جديدة للاستمرار في تطوير كافة خدماتنا ومنتجاتنا وتوسيع شبكتنا فروعنا بما يتواءم مع احتياجات عملائنا ومتطلباتهم وتسهيل تعاملاتهم المصرفية الإسلامية».

وكان الحفل قد بدأ بكلمة لرئيس أكاديمية تنويج لجوائز التميز بيار مركزز، ثمن فيها الرعاية الكريمة لرئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف وأعلن فيها عن منح الأكاديمية جوائز لشخصيات

كرمت أكاديمية تنويج لجوائز التميز في المنطقة العربية، رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح، حيث توج الجراح بوسام الاستحقاق الذهبي مع شهادة البراءة في مجال القيادة الحكيمة، وأفضل المصارف الرائدة على مستوى الوطن العربي، وذلك في حفل الأكاديمية السنوي الثالث، الذي أقيم تحت رعاية رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف، في برج العرب في إمارة دبي بمشاركة وحضور عدد كبير من الشخصيات القيادية والإدارية والمؤسسات الرائدة في الوطن العربي.

وبهذه المناسبة صرح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي، الشيخ محمد الجراح الصباح قائلا: «إنه من دواعي سرورنا الحصول على هذا التكريم من قبل أكاديمية تنويج، الأمر الذي يؤكد دور بنك الكويت الدولي كلاعب رئيسي ضمن القطاع المصرفي الإسلامي سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي، كما نشكر هذا الشجاع فريق موظفينا المخلص، وعمالنا الذين تربطنا بهم علاقة متينة نفخر بها، حيث يمثل هذا الإنجاز



شهادة وسام الاستحقاق الذهبي في مجال القيادة الحكيمة

«الامتياز»: سنقوم بالطنن على قرار الهيئة القاضي بإلغاء إدراج أسهم الشركة في البورصة

مبينة أنه بتاريخ 17/2/2013 أصدرت محكمة سوق المال حكماً لصالح الشركة يقضي بإلغاء القرار الصادر من رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال حسب كتابه المرسل إلى الشركة والمؤرخ في 8/7/2012، وذلك بما مفاده اعتماد صحة موقف الشركة والزام الهيئة بقبول البيانات المالية المرحلية المجمعة المكثفة المقدمة من الشركة عن الفترة المنتهية في 30/6/2012 وما يليها من فترات بالصورة التي قدمتها الشركة للهيئة ومن دون تغيير.

وقالت: إن الهيئة أصدرت بتاريخ 26/3/2013 قراراً بإلغاء إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 30/6/2013 وعلقت هذا القرار على قيام الشركة بتقديم البيانات المالية بحيث تكون مستوفية لمتطلبات هيئة أسواق المال، وهذا القرار فضلاً عن أنه صادر في تاريخ لاحق لتاريخ صدور حكم القضاء وهو 17/2/2013 فهو يتعارض مع نص الحكم السابق بالإشارة إليه، وعليه سوف تقوم الشركة بالطنن على قرار الهيئة القاضي بإلغاء إدراج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية أمام الجهات المختصة وفي المواعيد القانونية المحددة.

نكرت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية في إيضاح لها نشر أمس على الموقع الرسمي للبورصة أنها قامت بتقديم جميع بياناتها المالية إلى إدارة التفتيش والالتزام بهيئة أسواق المال (الهيئة) في مواعيدها المحددة، حيث قامت الشركة بتسليم المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترة المنتهية في 30/6/2012 بتاريخ 12/8/2012، كما قامت الشركة بتسليم المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترة المنتهية في 30/9/2012 بتاريخ 13/11/2012، وأخيراً قامت الشركة بتسليم البيانات المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2012 بتاريخ 19/2/2013.

ومن هنا يتضح أن الشركة قامت بتزويد الهيئة ببياناتها الفصلية والسنوية عن عام 2012 في المواعيد القانونية دون إبطاء، وأضافت الشركة في بيانها أنه بموجب القرار الصادر من رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال حسب كتابه المرسل إلى الشركة والمؤرخ في 8/7/2012، امتنعت الهيئة عن اعتماد البيانات المالية المرحلية المكثفة للشركة عنالفترة المنتهية في 30/6/2012 بالصورة التي قدمتها بها الشركة،

مادام لا يوجد تهديد فعلي للموارد فلن يكون هناك تحرك فعلي وجاد نحو التنفيذ اقتصاديون لـ «الأخبار»: اتساع رقعة الفساد وقصور الأجهزة الرقابية أخلا بتنفيذ مشاريع التنمية



مشاريع التنمية في الكويت تقف في مفترق طرق

وغير فعال ويحتاج إلى إعادة هيكلة على شكل هيئات مستقلة صاحبة قرار بعيدة عن الروتين والتوسع في برنامج الخصخصة، لافتاً إلى أن القطاع الخاص لديه القدرة على تنفيذ مشاريع خطة التنمية بشكل كفاء.

وأضاف أن عمل الحكومة يجب أن يقتصر على 5 مجالات رئيسية هي: الدفاع والأمن ومالية الدولة والسياسة الخارجية وجهاز رقابي وتنظيمي على كل الأعمال الأخرى، والمشاريع التنموية التي تحتاج إلى القطاع الخاص.

وقال الطواري إن القطاع الخاص لديه أهداف واضحة التنفيذ ومصالحته تكمن في الإسراع في التنفيذ لتحقيق العوائد التي تمثل المحرك الرئيسي لاستمراره.

وطالب الطواري في ذات السياق بإنشاء نظام الحوافز لتحفيز القطاع الخاص على الإسراع في التنفيذ، مشيراً إلى أن من تعاقب التي تحول دون تنفيذ آليات التسريع في تنفيذ مشاريع التنمية الارتفاع المتواصل لأسعار النفط والسيولة المتوافرة الدائمة التي تمنح إحساساً للمواطن الكويتي والقائمين على القطاع العام بالراحة وعدم استشعار الخطر الذي قد يحدث بالانقراض الوطني في حال تراجع أسعار النفط إلى دون السعر المقرر وانحداره إلى سعر 30 دولاراً.

وأشار إلى أنه مادام لا يوجد تهديد فعلي للموارد فلن يكون هناك تحرك فعلي وجاد نحو التنفيذ.

المشاريع التنموية، وشدد على أن الكويت بحاجة ماسة إلى فريق حكومي قوي من الشباب القادر على متابعة المشاريع والتوصيات من البداية حتى النهاية.

من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة رساميل للهيكلية المالية عصام الطواري أن مفاوضات تنفيذ المشاريع التنموية أو مشاريع البنية التحتية الرئيسية تكمن في كثرة الأوامر التغييرية والمطالبات، إضافة إلى انخفاض مستوى الكفاءة والجودة والديمومة والأداء التشغيلي لدى القطاع العام.

وأضاف أن السبب الرئيسي في تأخر المشاريع التنموية يرجع للأساس إلى ضعف الأجهزة التنفيذية في تنظيم الميزانية والإنفاق الراسمالي في الوزارات، مشيراً إلى أن متابعة تنفيذ خطط المشاريع التنموية على مر السنتين الماضيتين لم يتحقق منها إلا النصف تقريباً، وذلك بسبب غياب دور الجهاز التنفيذي وعدم مواكبته الخطط الموضوعية.

وعلى صعيد متصل، أوضح الطواري أن الأجهزة التنموية والإدارة الوسطى فشلت في تطبيق خطة التنمية مما أدى إلى عسوائية في التطبيق ولهذا تتم ملاحظة أن الأجهزة التنفيذية تبحث عن مبررات بتقصيرها في العمل وذلك لغياب الحوافز التي تدفعها للإنجاز.

ورأى أن الهيكل الإداري الحكومي لا يزال مختلفاً

بالأساس إلى تقاعس الأجهزة الرقابية.

وأكد أن القطاع العام سيكون أكثر فاعلية في ظل جهاز رقابي فعال يكافئ المجتهد ويعاقب المسيء، مشيراً إلى أن مفاوضات التنفيذ لا تتعلق بالعجز عن التمويل، بل تعود إلى قصور في الإدارة بمعناها الواسع.

ورأى الملا أن معالجة هذه المعوقات تتطلب تعاون وتضام جهود كل الجهات المعنية، لتحقيق خطوات تشريعية وتنظيمية وإجرائية عديدة منها، تبسيط وتقصير الدورة المستندية لترسية المشاريع.

ولفت إلى أن المشكلة متعلقة بالجهاز التنفيذي العقيم العاجز عن تنفيذ مشاريع الدولة المختلفة لاسيما منها تحديث نظام التعليم وتطوير الخدمات الصحية وتطوير الاقتصاد وتنويعه، موضحاً أن هذه القضايا تتطلب عوقلاً علمية لديها رؤية واضحة للتحديات التي تواجه الكويت في خضم التطورات المتسارعة في عالم الاقتصاد والمعلوماتية.

وقال إن من ضمن الآليات التي يستوجب تفعيلها في الفترة القادمة هو استحداث جهاز فني راق يعتمد على المعلوماتية والإدارة الجيدة والقوى البشرية المؤهلة.

وقال الملا إن أزمة الكويت إدارية في المقام الأول فأني مشروع تجاري أو اقتصادي جاد وأي محاولة لإصلاح الاقتصاد سيتم قتلها من قبل البيروقراطية الفاسدة التي تعتبر بمنزلة الطاعون الذي يضر بسير تنفيذ

المشاريع التنموية في الكويت تقف في مفترق طرق

البيروقراطية الفاسدة.. طاعون يعطل تنفيذ المشاريع التنموية في الكويت

في الكويت تقف في مفترق طرق مشاريع التنمية في الكويت تقف في مفترق طرق

بدأية، قالت رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة العربية للاستثمار نخاعة السويدي أنه من منطلق خبرتها العملية تجد أن أهم العوائق التي تحول دون تنفيذ المشاريع البنية التحتية الرئيسية التي الاسم هو تضخم البيروقراطية واتساع رقعة الفساد وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، مشيرة إلى أن الأمانة لدى بعض كبار التجار قد عاقت عملية التنفيذ وجعلتها دون أهمية.

وأشارت إلى أن العجز في الإدارة خلق جهازاً بيروقراطياً عقيماً يعرقل كل محاولات الإصلاح في كل المجالات وأي محاولة جادة للإصلاح الاقتصادي لن ترى النور.

انه رغم التناغم الحالي بين الحكومة والمجلس إلا أنه ليست هناك بوادر لتقدم أو تطور على مستوى تنفيذ المشاريع المعطلة.

وقالت أنه لا توجد آلية واضحة لتخطي قصور التنفيذ إلا أن هناك حلاً واحداً وهو ضرورة تجاوز المصلحة الخاصة وتحكيم الضمير تجاه مصلحة الاقتصاد الوطني.

فيما قال نائب رئيس مجموعة الملا للتمويل والاستثمار ورئيس مجلس إدارة شركة الملا للصرافة عبدالله الملا أن قصور تنفيذ المشاريع التنموية يرجع

1,3 مليار قدم مكعبة إنتاج «نفط الكويت» من الغاز يومياً.. و 400 مليون دينار الميزانية التقديرية للمرحلة الثانية لإنتاج الغاز الحر

وحول ارتفاع الميزانيات لمشاريع تطوير الغاز الحر أضاف المصدر قائلاً: «عندما قدمنا ميزانية المشروع كان لا توجد لدينا معلومات دقيقة عن الكمن، وأثناء عملية الطرح المرحلية الثانية للمشروع واستقبال العطاءات حصلنا على معلومات كافية عن طبيعة الكمن، فمثلاً كمية الكبريت في التسعير الأصلي للميزانية كانت قدر 2.6، ولكن بعد العمل اكتشف أن نسبة الكبريت مرتفعة بـ 5، بالإضافة إلى أن نسبة الماء الموجودة تضاعفت في الأخرى وهذه مستجدات طرأت على المشروع ورفعت من قيمته الفعلية التي كانت مقدرة في الميزانية».

إلى 600 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر يومياً، بالإضافة إلى ما يعادل 200 ألف برميل من النفط الخفيف.

وبين أن الشركة تعمل حالياً على دراسة الخطط الخاصة بالمرحلة الثالثة لتصل الطاقة الإنتاجية الكلية من مكامن الغاز الحر الجوراسية في شمال الكويت إلى ما يعادل مليار قدم مكعبة من الغاز الحر يومياً، وما يعادل 300 ألف برميل من النفط الخفيف بحلول عام 2020.

ونكر المصدر أنه تم تعديل نطاق العمل في المرحلة الثانية من الغاز الحر بشكل كبير طبقاً للنتائج التي حصلت عليها الشركة في العمل ضمن المرحلة الأولى من المشروع والتي بدأت خلال الأعمار الثلاثة الماضية، مشيراً إلى أنه طبقاً للمتعيرات التي اضافتها الشركة للمشروع فإن قيمته المالية تضاعفت.

وحول القيمة التقديرية للمرحلة الثانية من بناء منشآت وخطوط أنابيب وحفر آبار قال المصدر إن الميزانية التقديرية لهذه المرحلة تقدر بحوالي 400 مليون دينار، بيد أن المصدر أكد أن مشاريع الغاز في الشركة تعتمد على التمويل الذاتي للمعاول لأنها تعتبر منشآت تأجير، فالمعاول يقوم بالبناء ويتم التشغيل وعقب ذلك يتم تحصيل المبالغ شهرياً.

وأشار المصدر إلى أن الشركة قامت بإنجاز المرحلة الأولى لبرنامج تطوير مكامن الغاز الحر الجوراسية المكتشفة في شمال الكويت، حيث تنتج حالياً بمعدل 120 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر يومياً، بالإضافة إلى أكثر من 50 ألف برميل من النفط الخفيف، متوقعا الانتهاء من تطوير المرحلة الثانية من برنامج تطوير الغاز الحر في عام 2017 لتصل الطاقة الإنتاجية

لجنة صندوق الضمان التي تم تشكيلها أخيراً، والتي انعقدت في أعقاب موافقة هيئة أسواق المال على توزيع أرباح الصندوق، وهو ما ترتب عليه اجتماع اللجنة

المساهمة فيه حسب نسب الملكية.

وقالت مصادر لـ «الأخبار» إن التوزيعات المقررة 920 ألف دينار، وهي المبالغ التي صدرت بها توصية من